المقدمة

الحمدُ للهِ الذي أحاطَ بعلمه أطراف المخلوقات، وأرسلَ محمداً بالحق واصطفاهُ بالآياتِ البينات، وخص أمته باتصال الإسناد، بينهم وبينه فكان ذلك من أجزل الكرامات، وصلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد.

فإن حديث رسول الله ﷺ، وروايته من أشرف العلوم إذ هو ثاني الأساس والمقدم على الإجماع والقياس، وقد اعتنى فيه جماعة من الحفاظ قديماً وحديثاً، ولهذا العلم أصول وأحكام واصطلاحات وأقسام وأوضاع يحتاج طالبه إلى معرفتها وتحقيق معنى حقيقتها وبقدر ما يحصل منها تعلو درجته وبقدر ما يفوته تنحط عن غايته رتبته ومدار هذه الأمور على المتون والأسانيد وكيفية التحمل والرواية وأسماء الرجال وما إلى ذلك.

وإن كتاب السنن لأبي داود السجستاني، قد حل عند علماء الحديث، وعلماء الأثر، اهتمام عجب، فقد ضربت فيه أكباد الإبل، ودامة إليه الرحلة.

قال زكريا بن يحيى الساجي: (كتاب الله أصل الاسلام، وكتاب السنن لأبي داود عهد الاسلام)(١).

وقال أبو بكر الخلال: (أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الإمام المقدم في زمانه، رجل لم يسبقه إلى معرفته بتخريج العلوم، وبصره بمواضعه، أحد في زمانه، رجل ورع مقدم، سمع أحمد بن حنبل منه حديثا واحدا، وكان أبو داود يذكره وكان إبراهيم الأصبهاني وأبو بكر بن صدقة وغيرهما يرفعون من قدره)(٢).

منهج البحث:

١- قمت بجرد الأحاديث في السنن من كتاب الطهارة، التي ضعفها الإمام أبو داود بسبب النكارة، فكانت، خمسة أحاديث.

٢- فقد أورد الحديث، وبما أعله أبو داود رحمه الله، ثم أذكر من اعله من النقاد، ومن صححه منهم، ومن ثم الحكم على سند الحديث، ومن ثم إن كان للحديث روايات اخرى اخرجها، ومن ثم أرجح سند الحديث، وأستشهد بقول أحد العلماء.

٣- أخرج الحديث من الكتب التسعة فقط.

وقد اشتمل بحثي على ما يأتي.

مقدمة للبحث.

تمهيد، وبينت فيه تعريف المنكر لغة واصطلاحاً عند العلماء.

مفهوم المنكر عند المتقدمين ومنهم:

مفهوم المنكر عند الإمام أحمد:

مفهوم المنكر عند الإمام البخاري:

مفهوم المنكر عند الإمام أبي داود:

أقسام المنكر:

الفرق بين المنكر والشاذ:

وخمسة مباحث على حسب الأواب الأحاديث:

المبحث الأول: من باب الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يدخل به الخلاء:

المبحث الثاني: من باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم:

المبحث الثالث: باب في الوضوء من النوم:

المبحث الرابع: باب في الغسل من الجنابة:

المبحث الخامس: باب التيمم في الحظر:

تمهيد

المنكر لغة: جمع مناكير، والنكرة: نقيض المعرفة[٣]، ونكر الشيء وأنكره لم يقبله قلبه، ولم يعترف به لسانه[٤]، والمنكر: كل فعل تحكم العقول الصحيحة بقبحه، أو تتوقف في استقباحه واستحسانه العقول، فتحكم بقبحه الشريعة..[٥]، ويطلق على المنكر على عدة معاني، الدهاء والفطنة، والصعوبة، والأمر الشديد، وخلاف الاعتراف، والتغيير، والجهل وغيرها من المعاني[٦].

المنكر اصطلاحاً: فقد عرفه الإمام مسلم، إذا ما عرضت روايته على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها[٧].

وعرفه البرديجي: أنه الحديث الذي يتفرد به الرجل ولا يعرف متنه من غير روايته لا من الوجه الذي رواه منه ولا من وجه آخر[٨].

وعرفه ابن الصلاح: هو المنفرد المخالف لما رواه الثقات[٩].

وعرفه ابن دقيق العيد: وهو كالشاذ، وقيل هو ما انفرد به الراوي وهو منقوض بالأفراد الصحيحة[١٠].

وعرفه الذهبي: وهو ما انفرد الراوي الضعيف به. وقد يعد مفرد الصدوق منكراً[١١].

وعرفه الحافظ ابن حجر: هو ما انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد، فهذا أحد قسمي المنكر، وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث، وإن خولف في ذلك، فهو القسم الثاني[١٢].

مفهوم المنكر عند المتقدمين:

من خلال التعريفات التي مرت يتضح اختلاف العلماء في مفهوم للحديث المنكر على مذاهب عدة نذكر منها:

مفهوم المنكر عند الإمام أحمد:

أطلق الإمام أحمد لفظة منكر، على حديث الثقة إذا تفرد مع الوهم[١٣]، ومثاله، سئل عن: " حديث معمر عن ثابت عن أنس أن النبي ﷺ نهى عن الشغار؟ فقال: هذا حديث منكر من حديث ثابت[١٤].

مفهوم المنكر عند الإمام البخاري:

أطلق الإمام البخاري مصطلح منكر على أحاديث تفرد بها ثقة[١٥]، ومثاله قال إمام الترمذي: (حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري ، حدثنا الأحوص بن جواب، عن سعير بن الخمس ، عن سليمان التيمي ، عن أبي عثمان ، عن أسامة بن زيد ، قال: قال رسول الله ﷺ : " من صنع إليه معروف فقال لفاعله: جزاك الله خيرا فقد أبلغ في الثناء"، سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هذا منكر، وسعير بن الخمس كان قليل الحديث، ويروون عنه مناكير. قلت له فمالك بن سعير؟ فقال: هذا مقارب الحديث وهو ابنه)[١٦].

مفهوم المنكر عند الإمام أبي داود:

أطلق الإمام أبو داود مصطلح المنكر، على تفرد الراوي بما لا يتابع عليه، وكان هذا الفرد مما لا يحفظه أئمة الحديث[١٧]، فقد أطلقه على تفرد الثقة، ومثاله قال الإمام أبو داود: (حدثنا

نصر بن علي، عن أبي علي الحنفي، عن همام، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس قال: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلاَءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ)[١٨]. همام ثقة معروف، لكنه انفرد بمتن غير محفوظ عند الأئمة فاستنكروه[١٩].

واحياناً يطلقه على الصدوق، والمجهول ومثاله قال : حدثنا محمد بن عيسى، ومسدد، قالا: حدثنا عبد الوارث، عن ليث، عن طلحة بن مصرف، عن أبيه، عن جده قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَمْسَحُ رَأْسَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً حَتَّى بَلَغَ الْقَذَالَ، وقَالَ مُسَدَّدٌ، مَسَحَ رَأْسَهُ مِنْ مُقَدَّمِهِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ حَتَّى أَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنْ تَحْتِ أُذُنَيْهِ) [٢٠]. فليث صدوق، ووالد طلحة مجهول.

وأحياناً يطلقه على الضعيف ومثاله قال: (حدثنا نصر بن علي، حدثني الحارث بن وجيه، حدثنا مالك بن دينار، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: إِنَّ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةً فَاغْسِلُوا الشَّعْرَ، وَأَنْقُوا الْبَشَرَ)[٢١]. فالحارث بن وجيه ضعيف.

فنرى المنكر عند الإمام أبو داود أعم.

أقسام المنكر: وينقسم الحديث المنكر إلى:

١- الحديث الفرد المخالف لرواية الثقات[٢٢]، ومثاله ما قاله العراقي: (ما رواه أصحاب السنن الأربعة من رواية همام بن يحيى، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس، قال: «كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء وضع خاتمه» ، قال أبو داود بعد تخريجه: هذا حديث منكر، وإنما يعرف، عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس أن النبي ﷺ «اتخذ خاتما من ورق» ، ثم ألقاه، قال: والوهم فيه من همام، ولم يروه إلا همام، وقال النسائي بعد تخريجه: هذا حديث غير محفوظ، فهمام بن يحيى ثقة، احتج به أهل الصحيح، ولكنه خالف الناس، فروى عن ابن جريج هذا المتن بهذا السند وإنما روى الناس عن ابن جريج الحديث الذي أشار إليه أبو داود، ولهذا حكم عليه أبو داود بالنكارة)[٢٣].

٢- حديث الفرد الذي ليس في رواته من الثقة، والإتقان ما يحتمل معه تفرده[٢٤]، ومثاله ما قاله ابن الصلاح: (ما رويناه من حديث أبي زكير، يحيى بن محمد بن قيس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة "رضي الله عنها" أن رسول الله ﷺ قال: "كلوا البلح بالتمر؛ فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه، ويقول: عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق!"[٢٥]، قال ابن الصلاح: تفرد به أبو

زكير، وهو شيخ صالح، أخرج عنه مسلم في كتابه، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده، والله أعلم)[٢٦].

الفرق بين المنكر والشاذ:

قال الحافظ ابن حجر: إن بين الشاذ والمنكر عموماً وخصوصاً من وجه؛ لأن بينهما اجتماعاً في اشتراط المخالفة، وافتراقاً في إن الشاذ رواية ثقة، أو صدوق، والمنكر رواية ضعيف[٢٧].

المبحث الأول: من باب الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يدخل به الخلاء:

قال أبو داود: (حدثنا نصر بن علي[٢٨]، عن أبي علي الحنفي[٢٩]، عن همام[٣٠]، عن ابن جريج[٣١]، عن الزهري[٣٢]، عن أنس قال: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلاَءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ)[٣٣].

أعله أبو داود بالنكارة، وقال: (هذا حديث منكر، وإنما يعرف عن ابن جريج، عن زياد بن سعد[٣٤]، عن الزهري، عن أنس: أن النبي(ﷺ) أتخذ خاتماً من ورق ثم ألقاه. والوهم فيه من همام، ولم يروه إلا همام)[٣٥].

من اعله من النقاد:

النسائي فقال: (هذا حديث غير محفوظ)[٣٦]، وضعفه الدارقطني وكشف، عن وجوه الاختلاف فيه، فقال: (رواه سعيد بن عامر، وهدبه بن خالد، عن همام، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس: أن النبي(ﷺ)، وخالفهم عمرو بن عاصم، فرواه عن همام، عن أبن جريج، عن الزهري، عن أنس(أنه إذا دخل الخلاء)، موقوف، ولم يتابع عليه، ورواه يحيى ابن المتوكل، ويحيى ابن الضريس، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس، نحو قول سعيد بن عامر، ومن تابعه عن همام، ورواه عبد الله بن الحارث المخزومي، وأبو عاصم، وهشام بن سليمان، وموسى بن طارق، عن أبن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس، أنه رأى في يد النبي(ﷺ) خاتماً من ذهب، فاضطرب الناس الخواتيم، فرمى به النبي(ﷺ) وقال: لا ألبسه أبداً، وهو محفوظ، وهو الصحيح عن إبن جريج)[٣٧].

وضعفه البيهقي[٣٨]، وقال النووي: (لو ثبت حديث الباب، لكان فيه استحباب تنحية كل ما فيه ذكر الله تعالى عند دخول الخلاء[٣٩]، وقال في الخلاصه: وقول الترمذي حسن، مردود عليه)[٤٠]، وذكره العراقي في ألفيته مثالاً للنكرة[٤١]، وقال ابن حجر: (نوزع أبو داود في حكمه عليه

بالنكارة، والجواب أن أبا داود حكم عليه بكونه منكراً، لأن هماماً تفرد به عن ابن جريج، وهما وإن كانا من رجال الصحيح، فإن الشيخين لم يخرجا من رواية همام عن ابن جريج شيئاً، لأن أخذه عنه كان لما كان إبن جريج بالبصرة، والذين سمعوا من ابن جريج بالبصرة في حديثهم خلل من قبله، والخلل في هذا الحديث من جهة ابن جريج دلسه عن الزهري بإسقاط الواسطة وهو زياد بن سعد، ووهم همام في لفظه على ما جزم به أبو داود وغيره، هذا وجه حكمه عليه بكونه منكراً، وحكم النسائي عليه بكونه غير محفوظ أصوب، فإنه شاذ في الحقيقة إذ المنفرد به من شرط الصحيح، لكنه بالمخالفة صار حديثه شاذاً.

وأما متابعة يحيى بن المتوكل له عن ابن جريج، فقد تفيد، لكن قول يحيى بن معين: لا أعرفه، أراد به جهالة عدالته لا جهالة عينه، فلا يعترض عليه بكونه روى عنه جماعة، فإن مجرد روايتهم عنه لا تستلزم معرفة حاله، وأما ذكر إبن حبان له في الثقات، فإنه قال فيه مع ذلك: كان يخطئ وذلك مما يتوقف به عن قبول أفراده. على أن للنظر مجالاً في تصحيح حديث همام، إنه مبني على أن أصله حديث الزهري، عن أنس ﷺ في اتخاذ الخاتم.

ولا مانع أن يكون هذا متن آخر غير ذلك المتن وقد مال إلى ذلك إبن حبان فصححهما جميعاً، ولا علة له عندي إلا تدليس ابن جريج، فإن وجد عنه التصريح بالسماع فلا مانع من الحكم بصحته في نقدي والله أعلم)[٤٢].

من صححه من النقاد:

الإمام الترمذي، فقال: (حديث حسن صحيح غريب)[٤٣]، وصححه ابن حبان[٤٤]، والحاكم وقال: (لا أعلمه إلا عن الزهري)[٤٥]، وقال المنذري: (يترجح قول: الترمذي، وتفرده لا يوهن الحديث، وإنما يكون غريباً كما قال الترمذي)[٤٦]، وتابعه أبو الفتح القشيري، المعروف بابن دقيق العيد[٤٧]، وصحح السند ابن القيم، وأعل المتن[٤٨]، وصححه ابن التركماني، وقال: (همام وثقه ابن معين وغيره، وقال أحمد: ثبت في كل مشايخه، وأحتج به الشيخان، في صحيحهما، والحديث هذا قال فيه الترمذي: صحيح، ومن ثم قال ابن التركماني: الحديثان مختلفان متناً وكذا سنداً، إلا أن الأول رواه ابن جريج عن الزهري بلا واسطة، والثاني بواسطة)[٤٩].

وقال ابن الملقن: (والصحيح أنه حديث صحيح بلا شك ولا مرية، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب قال الحافظ أبو محمد المنذري: وهذا هو الصواب عندي؛ فإن رواته كلهم ثقات أثبات)[٥٠].

الترجيح:

بعد دراسة رجال السند، وبيان أراء العلماء تبين أن سند الحديث ضعيف، بسبب رواية همام عن ابن جريج، لأنه أخذ عنه عندما كان كان ابن جريج بالبصرة، والذين سمعوا من ابن جريج بالبصرة في حديثهم خلل من قبله، والخلل في هذا الحديث من جهة ابن جريج؛ لأنه دلسه عن الزهري، بإسقاط الواسطة؛ وهو زياد بن سعد، ولكن الحديث له متابع، وهو.

ما أخرج الحاكم، والبيهقي، من طريق، يحيى بن المتوكل البصري، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَبِسَ خَاتَمًا نَقْشُهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ فَكَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَهُ)[٥١]، مرفوعاً.

وصححه الحاكم وقال: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، إنما خرجا حديث نقش الخاتم فقط)[٥٢].

وضعفه البيهقي وقال: (شاهد ضعيف)[٥٣]، ظناً منه أن يحيى بن المتوكل، يكنى أبا عقيل، وهو مدني، ويقال: كوفي، فعن يحيى بن معين،(ليس حديثه بشيء)[٥٤]، وضعفه ابن المديني[٥٥]، وقال الإمام أحمد: صاحب بهية يروى عن قوم لا اعرف منهم واحداً، ولم يحمل عنهم[٥٦]، ولينه أبو زرعة[٥٧]، وضعفه النسائي[٥٨]، ولم يصب البيهقي في ظنه، فيحيى هذا هو باهلي بصري يكنى أبا بكر، لا يقدح به قول ابن معين(لا أعرفه)[٥٩]، قال الحافظ العراقي: (ولا يقدح فيه قول ابن معين لا اعرفه فقد عرفه غيره وروى عنه نحو عشرين نفسا)[٦٠]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال:(ليس هذا أبو عقيل)[٦١].

وتعقب ابن التركماني، البيهقي في تضعيفه للحديث وقال فيه نظر: (إذ ليس في سنده من تكلم فيه، وله متابعة ثانية من طريق يحيى بن الضريس، رواه عن ابن جريج، كرواية همام، وابن الضريس ثقة ثبت)[٦٢].

فهذا لم تصح دعوى أن همام تفرد بمتنه وأسناده كما بيناه، فيتجه الحمل الى من فوق همام وهو بن جريج.

ولا سيما أن العلماء ضعفوا رواية البصرين، عن ابن جريج، لأن يوجد فيها خلل من جهة ابن جريج، والخلل أن ابن جريج دلسه عن الزهري[٦٣]، وأن همام وابن المتوكل بصريان[٦٤]، فيكون قد اسقط الواسطة بينه وبين الزهري، لأهل البصرة وصرح به لغيرهم.

وبعد عرض المتابع، ودراسة رجال سند الحديث، وبيان أراء العلماء، تبين أن سند الحديث، ضعيف؛ بسبب تدليس ابن جريج، وهو إسقاط الراوي الذي بينه وبين الزهري، كما قال الحافظ ابن حجر.

المبحث الثاني: من باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم:

قال أبو داود: (حدثنا محمد بن عيسى[٦٥]، ومسدد[٦٦]، قالا: حدثنا عبد الوارث[٦٧]، عن ليث[٦٨]، عن طلحة بن مصرف[٦٩]، عن أبيه[٧٠]، عن جده[٧١] قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَمْسَحُ رَأْسَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً حَتَّى بَلَغَ الْقَذَالَ[٧٢]، وَهُوَ أَوَّلُ الْقَفَا [٧٣] وقَالَ مُسَدَّدٌ، مَسَحَ رَأْسَهُ مِنْ مُقَدَّمِهِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ حَتَّى أَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنْ تَحْتِ أُذُنَيْهِ)[٧٤].

أعله أبو داود بالنكارة، قال: (قال مسدد: فحدثت به يحيى فأنكره، قال أبو داود: سمعت أحمد يقول: إن ابن عيينة زعموا أنه كان ينكره، ويقول إيش هذا طلحة عن أبيه عن جده)[٧٥].

من اعله من النقاد:

ابن سكن فقال: بعد أن أورده في كتابه هذا الأسناد لا أعرفه وكتبته حتى أسأل عنه، إن شاء الله، وقال إبن القطان ولم يفعل بما وعد[٧٦]،وقال البيهقي: (في إسناده ضعف)[٧٧] ، وقد ذكر ابن القطان ثلاث أسانيد، وقال: (كلها لا تصح)[٧٨]، وقال النووي: (فهو حديث ضعيف بالاتفاق)[٧٩]، وقال ابن الملقن: (وهو حديث ضعيف، لأن ليث بن سليم، ضعيف عند الجمهور)[٨٠]، وقال ابن حجر: (وفيه ليث بن سليم، وهو ضعيف..)[٨١].

الترجيح:

بعد دراسة سند الحديث تبين أن سند الحديث ضعيف، بسبب ثلاثة علل فيه. العلة الأولى: هي بسب ليث بن أبي سليم، قال ابن حبان: (كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل عن الثقات بما

ليس في حديثهم)[٨٢]، وقال: العقيلي(كان ابن عيينة يضعفه)[٨٣].

والعلة الثانية: جهالة مصرف والد طلحة[٨٤]، والعلة الثالثة: هي الاختلاف في جد طلحة، هل هو صحابي ام لا، واختلاف في اسمه، وروى البيهقي بإسناده(.. عن علي بن المديني يقول: قلت لسفيان: إن ليثا روى عن جد طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده أنه رأى رسول الله(ﷺ) توضأ فأنكر ذلك إبن عيينة، وعجب أن يكون جد طلحة لقي النبي(ﷺ)، قال علي: وسألت عبد الرحمن بن المهدي عن نسب جد طلحة فقال: عمرو بن كعب، أو كعب بن عمرو، وكانت له صحبة، وقال غيره: عمرو بن كعب لم يشك فيه،.. وقال محمد بن الدوري: قلت ليحيى بن معين طلحة بن مصرف، عن أبيه عن جده: رأى النبي (ﷺ) ؟ فقال يحيى: المحدثون يقولون: قد رآه، وأهل بيته يقولون: ليست له صحبة)[٨٥].

وبسب هذه العلل يكون سند الحديث ضعيف، والله أعلم كمال قال الإمام أبو داود.

المبحث الثالث: باب في الوضوء من النوم:

قال أبو داود: (حدثنا يحيى بن معين[٨٦]، وهناد بن السَّري[٨٧]، وعثمان بن أبي شيبة[٨٨]، عن عبد السلام بن حرب[٨٩]، "وهذا لفظ حديث يحيى"، عن أبي خالد الدالاني[٩٠]، عن قتادة[٩١]، عن أبي العالية[٩٢]، عن ابن عباس[٩٣]:أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَسْجُدُ وَيَنَامُ وَيَنْفُخُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي وَلاَ يَتَوَضَّأُ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: صَلَّيْتَ وَلَمْ تَتَوَضَّأْ وَقَدْ نِمْتَ، فَقَالَ: إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا)[٩٤].

أعله أبو داود بالمنكر، قال: (الوضوء على من نام مضطجعاً، هو حديث منكر لم يروه إلا يزيد الدالاني عن قتادة)[٩٥].

من اعله من النقاد:

الإمام أحمد[٩٦]، وجاء عن الإمام البخاري تضعيفه، نقله الإمام الترمذي فقال: (سألت محمداً عن هذا الحديث فقَال: هذا لا شيء رواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن ابن عباس قَوله: ولم يذكر فيه أبا العالية، ولا أعرف لأبي خالد الدالاني سماعاً من قتادة)[٩٧]، وقال إبراهيم الحربي: (هو حديث منكر)[٩٨]، وقال ابن عدي: (وهذا بهذا الإسناد، عن قتادة، لا أعلم أحد يرويه عنه، غير أبي خالد، وعن أبي خالد عبد السلام)[٩٩]، وقال الدارقطني: (تفرد به يزيد الدالاني، عن

قتادة، ولا يصح)[١٠٠]، وقال ابن شاهين: (تفرد بهذا الحديث عبد السلام بن حرب، عن أبي خالد الدالاني، لا أعلم رواه غيره)[١٠١].

وقال أبو عبد الله الحاكم: (لا أعلمُ أحداً روى هذا الحديث غير عبد السلام بن حرب عن أبي خالد الدالاني عن قتادة، وأخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بهذا الحديث عن أبي بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد وقال في آخره يقال إن قتادة لم يسمع هذا الحديث من أبي العالية والذي سمع قتادة من أبي العالية أربع أحاديث ليس هذا منها)[١٠٢].

وقال ابن حزم: (إنه من رواية عبد السلام بن حرب، عن أبي خالد الدالاني، عن قتادة، عن أبي العالية، عن ابن عباس، قال: وعبد السلام ضعيف لا يحتج به؛ ضعفه ابن المبارك وغيره، والدالاني ليس بالقوي، وقتادة لم يسمع هذا الحديث من أبي العالية، فسقط بالجملة)[١٠٣].

وهنا وهم ابن حزم في تضعيفه لعبد السلام بن حرب، فهو ثقة حافظ[١٠٤].

وقال البيهقي: (تفرد بآخر هذا الحديث؛ أبو خالد يزيد بن عبد الرحمن، عن قتادة، وأنكره عليه جميع أئمة الحديث)[١٠٥]، وقال المنذري: (لو فرض استقامة الدالاني، ففيه انقطاع في إسنادهِ، واضطراب ومخالفتهِ للثقات، فهذا يعضد قولُ من ضعفه)[١٠٦]، وقال النووي: (أما حديث الدالاني، فضعيف باتفاقِ أهلُ الحديثِ، وممن صرح بتضعيفهِ من المتقدمين؛ أحمد بن حنبل، والبخاري، وأبو داود، وإبراهيم الحربي، وإمام الحرمين)[١٠٧]، وقال الذهبي: (يزيد ضعيف، وقد رواه ابن أبي عروبة، عن قتادة موقوفاً)[١٠٨]، وقال الحافظ إبن حجر: (مخرج الحديثين واحد، ومداره على يزيد بن أبي خالد الدالاني، وعليه اختلف في ألفاظه، وضعفَ الحديثُ من أصلهِ، أحمد والبخاري فيما نقله الترمذي وأبو داود، والترمذي، وإبراهيم الحربي، وغيرهم)[١٠٩].

من صححه من النقاد:

جاء عن ابن سكن أنه ذكره في صحيحه[١١٠]، وابن جرير الطبري[١١١]، وقال أبو الفرج الجوزي: (إن مذهب المحدثين، إثار قول من وقف بالحديثِ احتياطياً وليس هذا بشيء، وقولُ الدارقطني لا يصح، دعوى بلا دليل، وقد قالَ أحمد: يزيد لا بئس به، ورواية من وقفه لا يمنع كونه مرفوعاً، فإن الراوي قد يسند ويفتي بالحديث)[١١٢].

وقالَ الإمام العيني: (كيف يقول أبو داود: إنه حديث منكر، وقد أستدل به ابن جرير الطبري، على إنه لا وضوء إلا من نوم اضطجاع، وصحح هذا الحديث، وقال: الدالاني، لا يرفع إلى عن عدالة والأمانة، وأدلة تدل على صحة خبره)[١١٣].

الترجيح:

بعد دراسة رجال السند وبيان آراء العلماء تبين أن سند الحديث ضعيف جداً، بسبب أبو خالد الدالني، إذ قال ابن حبان: (كان كثير الخطأ فاحش الوهم يخالف الثقات في الروايات حتى إذا سمعها المبتدىء في هذه الصناعة علم أنها معمولة أو مقلوبة لا يجوز الاحتجاج به إذا وافق الثقات فكيف إذا انفرد عنهم بالمعضلات)[١١٤]، فيكون الحديث ضعيف بسببه كما قال الإمام أبو داود والله أعلم.

المبحث الرابع: باب في الغسل من الجنابة:

قال أبو داود: (حدثنا نصر بن علي[١١٥]، حدثني الحارث بن وجيه[١١٦]، حدثنا مالك بن دينار[١١٧]، عن محمد بن سيرين[١١٨]، عن أبي هريرة[١١٩]، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : إِنَّ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةً فَاغْسِلُوا الشَّعْرَ، وَأَنْقُوا الْبَشَرَ)[١٢٠].

أعله أبو اود بالنكارة، قال أبو داود: (الحارث حديثه منكر، وهو ضعيف)[١٢١].

من اعله من النقاد:

الإمام الشافعي، وقال: (هذا الحديث ليس ثابت)[١٢٢]، وقال يحيى بن معين: (ليس حديثه بشيء)[١٢٣]، والإمام البخاري[١٢٤]، وقال أبو حاتم: (هذا حديث منكر، والحارث ضعيف الحديث)[١٢٥]، وقال الإمام الترمذي: (حدِيث الحارث بن وجيه حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديثهِ، وهو شيخ ليس بذاك، وقد روى عنه غير واحد من الأئمة، وقد تفرد بهذا الحديث، عن مالك بن دينار)[١٢٦].

والعقيلي[١٢٧]، وابن عدي[١٢٨]، وقال الدارطني: (حديث يروَى عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي(ﷺ)، تحت كل شعرة جنابة، فاغسلوا الشعر، وانقوا البشر.

فقال: يرويه الحارث بن وجيه، عن مالِك بن دينار، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي(ﷺ)، وغيره يرويه، عن مالك بن دينار، عن الحسن، مرسلاً.

ورواه أبان العطار، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي هريرة، ولا يصح مسنداً، والحارث بن وجيه من أهل البصرة ضعيف)[١٢٩].

وقال الخطابي: (الحديث ضعيف، والحارث بن وجيه مجهول)[١٣٠]، وقال أبو نعيم: (تفرد به الحارث عن مالك)[١٣١]، وقال البيهقي: (تفرد به هكذا الحارث بن وجيه، وقال: يحيى بن معين، عن الحارث بن وجيه فقال: ليس حديثه بشيء وأنكره غيره أيضاً من أهل العلم بالحديث، البخاري، وأبي داود السجِستاني وغيرهما)[١٣٢]، وقال البغوي: (غريب الإسناد)[١٣٣]. وابن الصلاح[١٣٤]، وقال النووي: (ضعيف لأنه من رواية الحارث بن وجيه، وهو ضعيف منكر الحديث)[١٣٥]، وضعفه الذهبي[١٣٦]، وقال الحافظ ابن حجر: (وهو ضعيف جداً)[١٣٧].

من صححه من النقاد:

ابن سكن، إذ ذكره في سننه الصحاح[١٣٨]، وقال ابن التركماني: (حديث أبى هريرة تحت كل شعرة جنابة، وضعفه البيهقي، قلت: رواية الحسن ذكرها عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن يونس هو ابن عبيد عن الحسن قال: قال رسول الله(ﷺ): تحت كل شعرة جنابة فبلوا الشعر واتقوا البشر وقد ذكر جماعة منهم البيهقي، وغيره، ان الشافعي يقبل مراسيل كبار التابعين إذا اعتضد بسند آخر أو أرسل من وجه آخر أو عضده قول صحابي، وقد ذكر البيهقي، ان هذا الحديث ارسل من جهة الحسن، وقد عضده قول أبى هريرة: وعضده ايضا حديث علي سمعت النبي(ﷺ) قال: من ترك موضع شعرة من جسده من جنابة لم يصبها الماء فعل به كذا وكذا من النار، اخرجه البيهقي، ولم يتكلم عليه بشيء، واخرجه أبو داود أيضاً برجال مسلم وسكت عنه فهو حسن عنده، ويدل عيه ايضا حديث أبى ذر فاذا وجدت الماء فألمسه جلدك، وفى تهذيب الآثار للطبري قتادة عن يونس بن جبير عن أبى الدرداء قال تحت كل شعرة جنابة)[١٣٩]، وابن رشد الحفيد[١٤٠].

الترجيح:

بعد دراسة رجال السند، وبيان آراء العلماء تبين أن الحديث ضعيف، بسبب الحارث بن وجيه، قال الإمام البخاري: منكر الحديث، وثانياً الحديث يعرفه العلماء مرسلاً ، وهو.

ما أخرجه عبد الرزاق، قال: (عن الثوري[١٤١]، عن يونس[١٤٢]، عن الحسن[١٤٣] قال: قال رسول اللَّه ﷺ : تحت كل شعرة جنابة فبلوا الشعر، وأنقوا البشر)[١٤٤].

سند هذا الحديث مرسلاً؛ لأن الحسن البصري لم يسمع من النبي(ﷺ) شيء، وهذا حديث الذي يعرفه العلماء مرسلاً، وقام الحارث بوصله وهذا من أخطائه، فيكون الحديث ضعيف والله أعلم، كما قال الإمام أبو داود.

المبحث الخامس:باب التيمم في الحظر:

قال أبو داود: (حدثنا أحمد بن إبراهيم الموصلي أبو علي[١٤٥]، أخبرنا محمد بن ثابت العبدي[١٤٦]، أخبرنا نافع[١٤٧] قَالَ: انْطَلَقْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ فِي حَاجَةٍ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَضَى ابْنُ عُمَرَ حَاجَتَهُ فَكَانَ مِنْ حَدِيثِهِ يَوْمَئِذٍ أَنْ قَالَ: مَرَّ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي سِكَّةٍ مِنَ السِّكَكِ، وَقَدْ خَرَجَ مِنْ غَائِطٍ، أَوْ بَوْلٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ حَتَّى إِذَا كَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَتَوَارَى فِي السِّكَّةِ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ عَلَى الْحَائِطِ وَمَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ، ثُمَّ ضَرَبَ ضَرْبَةً أُخْرَى فَمَسَحَ ذِرَاعَيْهِ، ثُمَّ رَدَّ عَلَى الرَّجُلِ السَّلاَمَ وَقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ السَّلاَمَ إِلاَّ أَنِّي لَمْ أَكُنْ عَلَى طُهْرٍ)[١٤٨].

أعله أبو داود بالنكارة، والتفرد، وقال: (سمعت أحمد بن حنبل يقول: روى محمد بن ثابت حديثاً منكراً في التيمم، وقال أبو داود: لم يتابع محمد بن ثابت في هذه القصة على ضربتين، عن النبي(ﷺ)، ورووه فعل إبن عمر)[١٤٩].

من اعله من النقاد:

يحيى بن معين، قال: (روى محمد بن ثابت العصري ضعيف روى حديث التيمم)[١٥٠]، وقال الإمام أحمد: (محمد بن ثابت العبدي، ليس به بأس، ولكن روى حديثاً منكراً في التيمم لا يتابعه عليه أحد)[١٥١].

وقال الإمام البخاري: (يخالف في بعض حديثه، روى محمد، عن نافع، عن إبن عمر، مرفوعاً، في التيمم، وخالفه أيوب، وعبيد الله، والناس، فقالوا: عن نافع، عن إبن عمر، فعله)[١٥٢]، وقال أبو زرعة الرازي: عندما سأله إبن أبي حاتم، حديث رواه محمد بن ثابت عن نافع عن ابن عمر، عن النبي(ﷺ)، (هذا خطأ، إنما هو موقوفاً)[١٥٣]، وأبو بكر البزار[١٥٤]،وقال إبن المنذر: (وأما الأخبار الثلاثة التي أحتج بها، من رأى أن التيمم ضربتين، ضربت للوجه، وضربة لليدين الى المرفقين، فمعلولة كلها، لا يجوز أن يحتج بشيء منها، فمنها حديث محمد بن ثابت، لم يرفعه غيره، وقد دفع غير واحد من أهل العلم حديثه)[١٥٥].

وقال أبو سليمان الخطابي،: (لا يصح لأن محمد بن ثابت العبدي ضعيفاً جداً لا يحتج بحديثه)[١٥٦]، وقال ابن عبد البر: (ورواه محمد بن ثابت عن نافع، عن ابن عمر، مرفوعاً، وأنكرهُ عليه وضعفوه من أجله، وهو حديث منكراً)[١٥٧]، وقال أبو الفضل المقدسي: (فيه محمد بن ثابت العبدي، أسنده وهو موقوفاً على ابن عمر)[١٥٨]، وقال النووي: (من رواية محمد بن ثابت العبدي، وليس هو بالقوي عند أكثر المحدثين)[١٥٩]، وقال الحافظ ابن حجر: (وحديث ابن عمر، رواه أبو داود بسند ضعيف، .. ومداره على محمد بن ثابت، وقد ضعفه ابن معين وأحمد والبخاري، وغيرهم، ومن ثم قال: لو كان محمد بن ثابت، حافظاً ما ضره وقف من وقفه على طريقة أهل الفقه)[١٦٠].

من صححه من النقاد:

البيهقي، وقال: (وقد أنكر بعض الحفاظ رفع هذا الحديث، على محمد بن ثابت العبدي، فقد رواه جماعة عن نافع من فعل ابن عمر، والذي رواه غيره عن نافع من فعل ابن عمر، إنما هو التيمم فقط فأما هذه القصة فهي عن النبي(ﷺ)، مشهورة برواية أبي الجهيم بن الحارث بن الصمة وغيره، وثابت عن الضحاك بن عثمان، عن نافع، عن ابن عمر أن رجلاً مر ورسول الله(ﷺ)، يبول فسلم عليه فلم يرد عليه إلا أنه قصر بروايته، ورواية يزيد بن الهاد، عن نافع أتم من ذلك)[١٦١].

الترجيح:

بعد دراسة رجال سند الحديث، وبيان آراء العلماء، تبين أن سند الحديث، ضعيف، بسبب محمد بن ثابت هو منكرُ الحديث، إذ تفرد برفع الرواية، والصحيح أنها موقوفة من فعل ابن عمر رضيه الله عنهم، كما أخرج عبد الرزاق في مصنفه، قال: (عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر أنه كان إذا تيمم ضرب بيديه ضربة على التراب، ثم مسح وجهه، ثم ضرب ضربة أخرى، ثم مسح بهما يديه إلى المرفقين ولا ينفض يديه من التراب)[١٦٢]. قال: عبد الرزاق، وبه نأخذ.

واخرج ايضاً في مصنفه قال: (عن معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر مثله)[١٦٣].

وبعد ما بينا الروايات، وبيان آراء العلماء، تبين أن سند الحديث ضعيف، بسبب تفرد محمد بن ثابت برفع الرواية، رفع اليدين، والصحيح أنها موقوفه، كما قال الإمام أبو داود، وهي من فعل ابن عمر(ﷺ).

الخاتمة

الحمد لله الفتاح المنان، الذي منّ علينا بالإيمان، وفضل ديننا على سائر الأديان، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى سائر النبيين والآل والأصحاب.

وبعد:

فهذه أهم النتائج التي توصلت إليها؛ في بحثي الموسوم(الأحاديث التي ضعفها أبو داود بسبب النكاره في كتاب الطهارة من سننه دراسة نقدية) ، وهذه أهم النتائج، وهي.

أولاً- برع الإمام أبو داود رحمه الله، في كل جوانب علل الحديث، وهذا يعني، معرفته الثاقبة في علل الحديث، وحسن عباراته في التعبير والإشارة إليها.

ثانياً- إن المنكر عند الإمام أبو داود أعم، فأحياناً ينكر الحديث بسبب تفرد الراوي الثقة، ويطلقه احياناً على الصدوق، وأحياناً لجهالة الراوي، واحياناً بسبب ضعف الراوي.

ثالثاً- عدد الأحاديث التي ضعفها أبو داود بسبب النكارة، في كتاب الطهارة، بلغت (٥) أحاديث.

رابعاً- ضعف الإمام أبو داود بسبب النكارة خمسة أحاديث، وقد وافقَ حكمه حكم العلماء في جميعها.

الهوامش

(١) – تهذيب الكمال، للمزي ١/ ١٦٩.

(٢) – تهذيب التهذيب، لابن حجر ٤/ ١٧١.

(٣) – العين، للفراهيدي ٥/ ٣٥٥.

(٤) – معجم مقاييس اللغة، لابن فارس ٥/ ٣٨٣.

(٥) – المفردات، للراغب الأصفهاني ١/ ٨٢٣.

(٦) – العين، للفراهيدي ٥/ ٣٥٥، والمفردات، للراغب الأصفهاني ١/ ٨٢٤، ومختار الصحاح، للرازي ١/ ٣١٩، ٣٢٠، وتاج العروس، للزبيدي ١٤/ ٢٨٧.

(٧) – مقدمته على الصحيح ١/ ٦.

(٨) – النكت، للزركشي ٢/ ١٥٥.

(٩) – معرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح ١/ ١٧٠.

(١٠) – الاقتراح، لابن دقيق العيد ١/ ١٧.

(١١) – الموقظة، للذهبي ١/ ٤٢.

(١٢) – النكت، لابن حجر ٢/ ٦٧٥.

(١٣) – ينظر: الشاذ والمنكر وزيادة الثقة، لعبد القادر مصطفى ١/ ٦٤.

(١٤) – العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد، برواية المروذي ١/ ١١٠.

(١٥) – ينظر: الشاذ والمنكر وزيادة الثقة، لعبد القادر مصطفى ١/ ٧٠.

(١٦) – العلل الكبير، للترمذي ١/ ٣١٥(٥٨٩).

(١٧) – ينظر: الشاذ والمنكر وزيادة الثقة، لعبد القادر مصطفى ١/ ٧٣.

(١٨) – سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يدخل فيه الخلاء ١/ ١٥(١٩)

(١٩) – ينظر: النكت، لابن حجر ٢/ ٦٧٧.

(٢٠) – سنن أبي داود، كتاب طهارة، باب صفة وضوء النبي ﷺ ١/ ٩٢(١٣٢).

(٢١) – سنن أبي داود، في كتاب الطهارة، من باب في الغسل من الجنابة ١/ ١٨٠(٢٤٨).

(٢٢) – تدريب الراوي، للسيوطي ١/ ٢٧٧.

(٢٣) – شرح التبصرة والتذكرة، للعراقي ١/ ٢٥٦.

(٢٤) – تدريب الراوي، للسيوطي ١/ ٢٧٨.

(٢٥) – أخرجه ابن ماجه في سننه ٤/ ٤٣٨(٣٣٣٠)، والنسائي في الكبرى ٦/ ٢٥٠(٦٦٩٠).

(٢٦) – معرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح ١/ ١٧٢.

(٢٧) – نزهة النظر، لابن حجر ١/ ٨٧.

(٢٨) – نصر بن علي بن نصر بن علي بن صهبان، بن أبي الأزدي الجهضمي، وثقه ابن حبان، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت(ت٢٥٠هـ)، ينظر: الثقات، لابن حبان ٩/ ٢١٧(١٦٠٩١)، وتقريب التهذيب، لابن حجر ١/ ٥٦٥(٧١٢٠).

(٢٩) – أبو علي الحنفي، عبيد الله بن عبد المجيد البصري، قال أبو حاتم: صالح ليس به بئس، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق، ولم يثبت أن يحيى بن معين ضعفه(ت٢٠٩هـ)، ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم ٥/ ٣٢٤ (١٥٤١)، وتقريب التهذيب، لابن حجر ١/ ٣٧١ (٤٣١٧).

(٣٠) – همام بن يحيى بن دينار، الأزدي، أبو عبد الله، ويقال: أبو بكر، البصري، قال الإمام أحمد: ثقة في كل المشايخ، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة ربما وهم(ت١٦٣هـ)، ينظر: الكاشف، للذهبي ٢/ ٣٣٩(٥٩٨٦)، وتقريب التهذيب، لابن حجر ١/ ٥٧٤(٧٣١٩).

(٣١) – عبد الملك بن عبد العزيز، ابن جريج، القريشي، أبو الوليد، ثقة فاضل، وكان يرسل ويدلس، وروايته هنا عن الزهري بالعنعنة، وقد قال العلماء: روايته عن الزهري ليس بشيء، فقال يحيى بن معين: روايته عن الزهري ليس بشيء، وقال يحيى بن سعيد: ابن جريج صدوق، فإذا قال حدثني: فهو سماع، وإذا قال أخبرني: فهو قراءة، وإذا قال: قال: فهو شبه الريح، وقال أبو زرعة الدمشقي: أخبرني بعض أصحابنا عن ابن جريج أنه قال: لم أسمع من الزهري شيئا، وإنما أعطاني جزء فكتبته وأجازه لي(ت١٥١هـ)، أو(١٤٩هـ)، ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم ٥/ ٣٥٦(١٦٨٧)، وتهذيب الكمال، للمزي ١٨/ ٣٨٣(٣٥٣٩)، وتقريب التهذيب، لابن حجر ١/ ٣٦٣(٤١٩٣).

(٣٢) – أبو بكر، محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، وثقه ابن حبان وقال: كان أحفظ أهل زمانه وأحسنهم سياقاً للمتون، وقال الحافظ ابن حجر: فقيه حافظ، متفق على جلالته وإتقانه وثبته(ت١٢٤)، ينظر: الثقات، لابن حبان ٥/ ٣٤٩(٥١٦٢)، وتقريب التهذيب لابن حجر ١/ ٥٠٦(٦٢٦٩).

(٣٣) - سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يدخل فيه الخلاء ١/ ١٥(١٩)، وجامع الترمذي، أبواب اللباس، باب ما جاء في لبس الخاتم في اليمين ٣/ ٢٨١ (١٧٤٦)، قال حسن صحيح غريب، وسنن الصغرى، للنسائي، كتاب الزينة، باب نزع الخاتم عند دخول الخلاء ٨/ ١٧٨(٥٢١٣)، وسنن ابن ماجه، أبواب الطهارة وسننها، باب ذكر الله عز وجل على الخلاء والخاتم في الخلاء ١/ ٢٠٢(٣٠٣).

(٣٤) - أبو عبد الرحمن، زياد بن سعد بن عبد الرحمن، الخرساني، قال الذهبي: ثقة ثبت، وقال الحافظ ابن حجر ثقة ثبت، أثبت أصحاب الزهري، ينظر: الكاشف، للذهبي ١/ ٤١٠(١٦٩١)، وتقريب التهذيب، لابن حجر ١/ ٢١٩ (٢٠٨٠).

(٣٥) – سنن أبي داود، كتاب الطهارة باب الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يدخل فيه الخلاء ١/ ١٦.
(٣٦) – السنن الكبرى، للنسائي ٨/ ٣٨٤(٩٤٧٠).
(٣٧) – العلل، للدارقطني ١٢/ ١٧٥.
(٣٨) – ينظر: السنن الكبرى، للبيهقي ١/ ١٥٣.
(٣٩) – الإيجاز في شرح سنن أبي داود، للنووي ١/ ١٤١.
(٤٠) – خلاصة الأحكام، للنووي ١/ ١٥١.
(٤١) – ينظر: شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي ١/ ٢٥١.
(٤٢) – النكت، لابن حجر ٦٧٦/٢.
(٤٣) – جامع الترمذي ٢٨١/٣.
(٤٤) – ينظر: صحيح، ابن حبان ٢٦٠/٤.
(٤٥) – المستدرك على الصحيحين، للحاكم ١/ ٢٩٨.
(٤٦) – مختصر السنن، للمنذري ١/ ٢٦.
(٤٧) – ينظر: الامام في معرفة أحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد ٢/ ٤٥٤.
(٤٨) – ينظر: تهذيب السنن، لابن القيم ١/ ١١٤.
(٤٩) – الجوهر النقي، لابن التركماني ٩٥/١.
(٥٠) – البدر المنير، لابن الملقن ٢/ ٣٣٨.
(٥١) – المستدرك على الصحيحين، للحاكم ١/ ٢٧٨(٦٧١)، والسنن الكبرى، للبيهقي، كتاب الطهارة، باب وضع الخاتم عند دخول الخلاء ١/ ١٥٤(٤٥١).
(٥٢) – المستدرك على الصحيحين، للحاكم ١/ ٢٧٨.
(٥٣) – السنن الكبرى، للبيهقي ١٥٤/١.
(٥٤) – تاريخ ابن معين رواية، برواية الدوري ٤/ ٨٥(٣٢٥٧).
(٥٥) – ينظر: سؤالات ابن أبي شيبة، للمديني ١/ ٧٧(٦٤).
(٥٦) – الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم ٩/ ١٨٩(٧٨٨).
(٥٧) – ينظر: الضعفاء، لإبي زرعة ٣/ ٨٣٤(٢٤٨).
(٥٨) – ينظر: الضعفاء والمتروكين، للنسائي ١/ ١٠٩(٦٣٥).
(٥٩) – سؤالات ابن جنيد، ليحيى بن معين ١/ ٤٨٧(٨٧٩).
(٦٠) – التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للعراقي ١/ ١٠٨.

(٦١) – الثقات، لابن حبان ٧/ ٦١٢(١١٧١٨).

(٦٢) – الجوهر النقي، لابن التركماني ١/ ٩٥.

(٦٣) – ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر ٢/ ٦٧٧.

(٦٤) – ينظر: تاريخ الثقات، للعجلي ١/ ٤٦١(١٧٥١)، وينظر الثقات، لابن حبان ٧/ ٦١٢(١١٧١٨).

(٦٥) – محمد بن عيسى بن نجيح، البغدادي، أبو حفص، بن الطباع، وثقه ابن حبان، وقال: كان من أعلم الناس بحديث هشيم، وقال ابن حجر: ثقة فقيه، كان أعلم الناس بحديث هشيم(ت٢٢٤هـ)، ينظر: الثقات، لابن حبان ٩/ ٦٥ (١٥٢٠٨)، وتقريب التهذيب، لابن حجر ١/ ٥٠١(٦٢١٠).

(٦٦) – مسدد بن مسرهد بن مسربل بن مغربل أبو الحسن، الأسدي، البصري، قال أبو زرعة الرازي: ثقة، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة حافظ، ويقال إنه أول من صنف المسند في البصرة(ت٢٢٨هـ) ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم ٨/ ٤٣٨(١٩٩٨)، وتقريب التهذيب، لابن حجر ١/ ٥٢٨(٦٥٩٨).

(٦٧) – عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان التميمي، أبو عبيدة البصري، وثقه ابن حبان، وقال: كان قدرياً متقناً في الحديث، وقال الذهبي: حافظ مقرئ فصيح ثبت(ت١٨٠هـ)، ينظر: الثقات، لابن حبان ٧/ ١٤٠(٩٣٦٨)، والكاشف، للذهبي ١/ ٦٧٣(٣٥١٠).

(٦٨) – ليث بن أبي سليم أبو بكير الكوفي، ضعفه ابن معين، وقال البخاري: يخالف في بعض حديثه، وضعفه النسائي، ووثقه الدارقطني، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه(ت١٤٨هـ)، ينظر: تهذيب الكمال، للمزي ٢٤/ ٢٧٩(٥٠١٧)، وميزان الاعتدال، للذهبي ٢/ ٣٢(٢٦٩٨)، وتقريب التهذيب، لابن حجر ١/ ٤٦٤ (٥٦٨٥).

(٦٩) – طلحة بن مصرف بن كعب بن عمرو، أبو عبد الله اليمامي الكوفي، ثقة قارئ فاضل(ت١١٢هـ)، ينظر: الثقات، لابن حبان ٤/ ٣٩٣(٣٥١٨)، وتقريب التهذيب، لابن حجر ١/ ٢٨٣(٣٠٣٤).

(٧٠) – مصرف بن كعب بن عمرو، اليمامي، قال أبو حاتم: رجل من الأنصار، وقال ابن حجر: مجهول، ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم ٨/ ٤٢٠(١٩١٣)، تقريب التهذيب، لابن حجر ١/ ٥٣٣(٦٦٨٥).

(٧١) – كعب بن عمرو، وقيل عمرو بن كعب، بن حجير، اليمامي، جد طلحة، صحابي، ينظر الاستيعاب، لابن عبد البر ٣/ ١٣٢٢(٢٢٠٢)، وأسد الغابة، لابن الأثير ٤/ ٢٥٤(٤٠١٤).

(٧٢) – هو مؤخرة الرأس. ينظر العين ٥/ ١٣٤، والقاموس المحيط ١/ ١٠٤٧.

(٧٣) – هو وراء العنق. ينظر: القاموس المحيط ١/ ١٣٢٥، وتاج العروس ٣٩/ ٣٢٥.

(٧٤) – سنن أبي داود، كتاب طهارة، باب صفة وضوء النبي ﷺ ١/ ٩٢(١٣٢)، ومسند، الإمام أحمد ٢٥/ ٣٠١ (١٥٩٥١).

(٧٥) – سنن أبي داود ١/ ٩٣(١٣٢).

(٧٦) – ينظر: بيان الوهم والإيهام، لابن القطان ٣/ ٣١٦.

(٧٧) – سنن الكبرى، للبيهقي ١/ ٩٩.

(٧٨) – بيان الوهم والإيهام، لابن القطان ٣/ ٣١٦.

(٧٩) – المجموع شرح المهذب، للنووي١/ ٤٦٤.

(٨٠) – البدر المنير، لابن الملقن ٢/ ١٠٤.

(٨١) – تلخيص الحبير، لابن حجر ١/ ١٣٣.

(٨٢) – المجروحين من المحدثين، لابن حبان ٢/ ٢٣١(٩٠٦).

(٨٣) – الضعفاء الكبير، للعقيلي ٤/ ١٤.

(٨٤) – ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم ٨/ ٤٢٠(١٩١٣)، وتقريب التهذيب، لابن حجر ١/ ٥٣٣(٦٦٨٥).

(٨٥) – السنن الكبرى، للبيهقي ١/ ٨٥.

(٨٦) – أبو زكريا، يحيى بن معين، البغدادي، قال أبو حاتم: إمام، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة حافظ، إمام الجرح والتعديل (ت٢٣٣هـ)، ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم ٩/ ١٩٢(٨٠٠)، وتقريب التهذيب، لابن حجر ١/ ٥٩٧ (٧٦٥١).

(٨٧) – أبو السري، هناد بن السري بن مصعب الكوفي، وثقه ابن حبان، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة(ت٢٤٣هـ)، ينظر: الثقات، لابن حبان ٩/ ٢٤٦(١٦٢٤٦)، وتقريب التهذيب، لابن حجر ١/ ٥٧٤(٧٣٢٠).

(٨٨) – أبو الحسن العبسي، عثمان بن محمد بن إبراهيم بن أبي شيبة، وثقه ابن حبان، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة حافظ (ت٢٣٩هـ)، ينظر: الثقات، لابن حبان ٨/ ٤٥٤(١٤٣٩٥)، وتقريب التهذيب، لابن حجر ١/ ٣٨٦(٤٥١٣).

(٨٩) – عبد السلام بن حرب، أبو بكر الملائي، من أهل الكوفة، قال الذهبي: ثقة، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة حافظ له مناكير(ت١٨٧هـ)، ينظر: الكاشف، للذهبي ١/ ٦٥٢(٣٣٦٥) وتقريب التهذيب، لابن حجر ١/ ٣٥٥(٤٠٦٧).

(٩٠) – أبو خالد الدالاني، يزيد بن عبد الرحمن، الأسدي، الواسطي، قال ابن معين: ليس به بئس، وكذلك قال الإمام أحمد، والنسائي، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال الحاكم: لا يتابع على بعض حديثه، وقال أبو إسحاق الحربي، وابن سعد منكر الحديث، وقال ابن حبان كثير الخطاء، وضعفه الذهبي، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق، يخطئ كثيراً، وكان يدلس، من السابعة، ينظر الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم ٩/ ٢٧٧(١١٦٧)، و المغني في الضعفاء، للذهبي ٢/ ٧٥١(

٧١٢٢)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر ١٢/ ٨٢(٣٥٨)، وتقريب التهذيب، لابن حجر ١/ ٦٣٦(٨٠٧٢).

(٩١) – أبو خطاب، قتادة بن دعامة السدوسي البصري، قال الذهبي: الحافظ المفسر، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت (ت١١٨هـ)، وقيل (١١٧هـ)، ينظر: الكاشف، للذهبي ٢/ ١٣٤(٤٥٥١)، وتقريب التهذيب، لابن حجر ١/ ٤٥٣ (٥٥١٨).

(٩٢) – أبو العالية، رفيع بن مهران البصري، تابعي وثقه العجلي وقال الحافظ ابن حجر: ثقة، كثير الإرسال(ت٩٠هـ)، ينظر: تاريخ الثقات، للعجلي ١/ ٥٠٣(١٩٨٤)، وتقريب التهذيب لابن حجر ١/ ٢١٠(١٩٥٣).

(٩٣) – عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، ابن عم الرسول(ﷺ)، وترجمان القرآن(ت٦٨هـ)، ينظر: أسد الغابة لابن الأثير ٣/٢٩١(٣٠٣٧)، والإصابة، لابن حجر ٤/ ١٢١(٤٧٩٩).

(٩٤) – سنن أبي داود، في كتاب الطهارة، من باب في الوضوء من النوم ١/ ١٤٥(٢٠٢)، وجامع الترمذي، أبواب الطهارة، باب الوضوء من النوم ١/ ١٣٢(٧٧)، ومسند الإمام أحمد ٤/ ١٦٠(٢٣١٥).

(٩٥) – سنن أبي داود ١/ ١٤٥.

(٩٦) – المصدر نفسه ١/ ١٤٦.

(٩٧) – علل الكبير، للترمذي ١/ ٤٥(٤٣).

(٩٨) – تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لابن عبد الهادي ١/ ٢٤٩.

(٩٩) – الكامل في ضعفاء، لابن عدي ٩/ ١٦٦.

(١٠٠) – سنن الدارقطني ١/ ٢٩٢.

(١٠١) – ناسخ الحديث ومنسوخه، لابن شاهين ١/ ١٨٧.

(١٠٢) – الأسامي والكنى، للحاكم ٤/ ٢٥٥.

(١٠٣) – المحلى بالآثار، لابن حزم ١/ ٢١٤.

(١٠٤) – ينظر: ترجمته في ص/ ١٤.

(١٠٥) – الخلافيات، للبيهقي ٢/ ١٣٧.

(١٠٦) – مختصر السنن، للمنذري ١/ ١٤٥.

(١٠٧) – المجموع شرح المهذب، للنووي ٢/ ٢٠.

(١٠٨) – تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، للذهبي ١/ ٥٨.

(١٠٩) – تلخيص الحبير، لابن حجر ١/ ٢١١.

(١١٠) – ينظر: خلاصة البدر المنير، لابن الملقن ١/ ٥٣.

(١١١) – لم أعثر في كتب الطبري ولكن نقله تصحيحه الإمام العيني، ينظر: البناية شرح الهداية، للعيني ١/٢٨١.

(١١٢) – التحقيق في أحاديث الخلاف، لابن الجوزي ١/ ١٦٩، وفي موضع آخر لابن الجوزي يضعف الحديث، ينظر: أعلام العالم بعد رسوخه بناسخ الحديث ومنسوخه، لابن الجوزي ١/ ١١٧.

(١١٣) – البناية شرح الهداية، للعيني ١/ ٢٨١.

(١١٤) – المجروحين لابن حبان ٣/ ١٠٥(١١٨٥).

(١١٥) – ثقة ثبت، سبقت ترجمته في ص/ ٧.

(١١٦) – الحارث بن وجيه، الراسبي، البصري، منكر الحديث، ينظر: الضعفاء، للبخاري ١/ ٤٠(٦٣)، والمجروحين من المحدثين، لابن حبان ١/ ٢٢٤(٢٠١).

(١١٧) – أبو يحيى، مالك بن دينار، البصري، وثقه ابن حبان والذهبي(ت١٢٣هـ)، ينظر: الثقات لابن حبان ٣٨٣/٥ (٥٣١١)، والكاشف، للذهبي ٢/ ٢٣٥(٥٢٤٨).

(١١٨) – أبو بكر، محمد بن سيرين بن أبي عمرة البصري، ثقة ثبت(ت١١٠هـ)، ينظر: الثقات، لابن حبان ٥/ ٣٤٨ (٥١٦١)، وتقريب التهذيب، لابن حجر ١/ ٤٨٣(٥٩٤٧).

(١١٩) – أبو هريرة، عبد الرحمن بن صخر الدوسي، صحابي رسول الله(ﷺ)، وهو من أكثر الصحابة رواة الحديث، ينظر: الاستيعاب، لابن عبد البر ٤/ ١٧٦٨(٣٢٠٨)، والاصابة لابن حجر ٧/ ٣٤٨(١٠٦٨٠).

(١٢٠) – سنن أبي داود، في كتاب الطهارة، من باب في الغسل من الجنابة ١/ ١٨٠(٢٤٨)، وجامع الترمذي، أبواب الطهارة، باب ما جاء تحت كل شعرة جنابة ١/ ١٦٧(١٠٦)، وقال حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديثه، وهو شيخ ليس بذلك، وسنن ابن ماجة، أبواب الطهارة وسننها، باب تحت كل شعرة جنابة ١/ ٣٧٦(١٠٦).

(١٢١) – سنن أبي داود ١/ ١٨٠.

(١٢٢) – ينظر: معرفة السنن والآثار، للبيهقي ١/ ٤٨٣، والبدر المنير، لابن الملقن ٢/ ٥٧٦.

(١٢٣) – تاريخ ابن معين برواية الدوري ٤/ ٨٥.

(١٢٤) – ينظر: التاريخ الكبير، للبخاري ٢/ ٢٨٤.

(١٢٥) – العلل، لابن أبي حاتم ١/ ٤٧٦.

(١٢٦) – جامع الترمذي ١/ ٢٥٤.

(١٢٧) – ينظر: الضعفاء الكبير، للعقيلي ١/ ٢١٤.

(١٢٨) – ينظر: الكامل في ضعفاء، لابن عدي ٢/ ٤٦٢.

(١٢٩) – العلل للدارقطني ٨/ ١٠٣.

(١٣٠) – معالم السنن، للخطابي ١/ ٨٠.

(١٣١) – حلية الأولياء، لإبي نعيم ٢/ ٣٨٧.

(١٣٢) – السنن الكبرى، للبيهقي ١/ ٢٧٦.

(١٣٣) – شرح السنة، للبغوي ٢/ ١٨.

(١٣٤) – ينظر: شرح مشكل الوسيط، لابن الصلاح ١/ ٢١٣.

(١٣٥) – المجموع شرح المهذب، للنووي ١/ ٣٦٦.

(١٣٦) – ينظر: تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، للذهبي ١/ ٧٥.

(١٣٧) – تلخيص الحبير، لابن حجر ١/ ٢٤٨.

(١٣٨) – ينظر: تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، لابن الملقن ١/ ٢٠٦.

(١٣٩) – الجوهر النقي، لابن الملقن ١/ ١٧٨.

(١٤٠) – ينظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد الحفيد ١/ ٥٢.

(١٤١) – أبو عبد الله، سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، قال أبو حاتم: فقيه حافظ زاهد، إمام أهل العراق، وقال الحافظ ابن حجر: فقيه ثقة حجة حافظ عابد(ت١٦١هـ)، ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤/ ٢٢٢(٩٧٢)، وتقريب التهذيب لابن حجر ١/ ٢٤٤(٢٤٤٥).

(١٤٢) – أبو عبيد، يونس بن عبيد بن دينار البصري، قال الذهبي: ثقة فقيه محدث مقرء من العقلاء والنبلاء، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت فاضل ينظر: الكاشف، للذهبي ٢/ ٤٠٣(٦٤٧٢)، وتقريب التهذيب، لابن حجر ١/ ٦١٣(٧٩٠٩).

(١٤٣) – الحسن بن يسار البصري، قال الذهبي: كبير الشأن، رأساً في العلم، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة فقيه فاضل، وكان يرسل(ت١١٠هـ)، ينظر: الكاشف، للذهبي ١/ ٣٢٢(١٠٢٢)، وتقريب التهذيب، لابن حجر ١/ ١٦٠(١٢٢٧).

(١٤٤) – مصنف عبد الرزاق الصنعاني، كتاب الطهارة، باب اغتسال الجنب ١/ ٢٦٢(١٠٠٢).

(١٤٥) – أبو علي، أحمد بن إبراهيم بن خالد الموصلي، صدوق(ت٢٣٦هـ)، ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم ٢/ ٣٩ (١)، وتقريب التهذيب، لابن حجر ١/ ٧٧(١).

(١٤٦) – أبو عبد الله، محمد بن ثابت البصري، قال ابن المديني صالح ليس بالقوي، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال الإمام أحمد ليس به بأس ولكن روى حديثاً منكراً، وقال البخاري: يخالف في بعض حديثه، وقال أبو حاتم ليس بالمتين، وقال النسائي ليس بالقوي، وذكره ابن عدي في الضعفاء، وابن حبان، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق لين الحديث، ينظر: المجروحين من المحدثين، لابن حبان ٢/ ٢٥١(٩٢٧)، وتهذيب الكمال، للمزي ٢٤/ ٥٥٤(٥١٠٤)، وتقريب التهذيب، لابن حجر ١/ ٤٧١(٥٧٧١).

(١٤٧) – نافع مولى ابن عمر، أبو عبد الله، قال الإمام مالك: إذا سمعت نافعاً يحدث عن ابن عمر لا أبالي إن لا

أسمع من غيره، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت، ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم٨/٤٥١(٢٠٧٠)، وتقريب التهذيب، لابن حجر ١/ ٥٥٩(٧٠٨٦).

(١٤٨) – سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب التيمم في الحظر ١/ ٩٠(٣٣٠).

(١٤٩) – سنن أبي داود ١/ ٩٠.

(١٥٠) – من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان) ١/ ٩٤.

(١٥١) – سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم ١/ ٣٣٩.

(١٥٢) – التاريخ الكبير، للبخاري ١/ ٥٠.

(١٥٣) – العلل، لابن أبي حاتم ١/ ٦٠٢.

(١٥٤) – ينظر: البحر الزخار، لإبي بكر البزار ١٢/ ٢٨١.

(١٥٥) – الأوسط في السنن والإجماع، لابن المنذر ٢/ ٥٢.

(١٥٦) – معالم السنن، للخطابي ١/ ١٠١.

(١٥٧) – التمهيد، لابن عبد البر ١٩/ ٢٨٧.

(١٥٨) – معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة، للمقدسي ١/ ١١٢.

(١٥٩) – خلاصة الأحكام، للنووي ١/ ٢١٧.

(١٦٠) – تلخيص الحبير، لابن حجر ١/ ٢٦٦.

(١٦١) – السنن الكبرى للبيهقي ١/ ٣١٦.

(١٦٢) – مصنف عبد الرزاق، كتاب الطهارة، باب كم التيمم من ضربة ١/ ٢١١(٨١٧).

(١٦٣) – مصنف عبد الرزاق، كتاب الطهارة، باب كم التيمم من ضربة ١/ ٢١١(٨١٨).

Praise be to God, who took his knowledge parties creatures, and sent Muhammad is the right and the Chosen verses data, he singled out his mother attribution contact, including him and was so Odzl dignities, and blessings and peace on him and his family and his divine good, and those who followed them in truth until the Day of Judgment, .and after

The interview with the Messenger of Allah pbuh, and his version of the noblest science as is the second foundation and submitted on consensus and measurement, and took care of the group of preserving ancient and modern, but this knowledge assets and the provisions of the conventions and the sections and conditions needs demanded to know and realize the meaning of what they are and as much as what gets them above the degree and extent that misses degenerate than for his rank and over these things on the texts and the grounds and how endurance and the novel and the names of the men, and .so on

The Book of Sunan Abu Daud Sijistani, has resolved when modern scholars, scientists .and impact, attention to wonder, has hit the livers of the camel, and Damh the journey Abu Bakr said Khallaal: (Abu Dawood Sulaiman bin Shaggy Sijistani Imam submitted in his time, a man not preceded to know the graduation of Science, and his eyesight Bmoadah, one in his time, a man of devout presenter, Ahmad ibn Hanbal heard from him recently by one, and it was Abu Daoud reminds him was Abraham Asbahani and Abu Bakr bin charity and others raising ability). In order importance extracted conversations that weakness by Abu Dawood, in a book of purity, of his book Sunan, because Alinkarh, to study critical study, and I have an inventory of conversations that weakness of Imam Abu Dawood because Alinkarh, has reached five conversations, he cited talk, and then study support talk, and then discharged, the statement of the views .of scientists to talk, and then talk to the referee

:The plan was in my research, as follows: boot, and five topics

.The research included the following

Introduction of research. Boot, and showed the definition of evil, and idiomatically .language when scientists

:The concept of evil, when the applicants, including

:The concept of evil, when Imam Ahmad

:The concept of evil when Imam Bukhari

:The concept of evil when Imam Abu Dawood

:Vice sections

:The difference between evil and abnormal

:The five Investigation by Alowab conversations on

First topic: the ring of the door is the remembrance of Allah Almighty enters its :emptiness

The second topic: the status of the door and the light of the Prophet, peace be upon him:

The third topic: the door in the ablution of sleep: Section IV: the door of the washing of :the impurity: Section V: door tayammum in the ban

The most important Altaij

First, he excelled Imam Abu Dawood God's mercy, in all aspects of ills, and that means, .insightful knowledge of the ills of the modern, good words in speech and referred to

Second: The evil when Imam Abu Dawud generally, sometimes the narrator denies the uniqueness of confidence if the uniqueness of his novel, and sometimes the fact that the narrator good friend, and sometimes to the foolishness of the narrator, and sometimes .deny the talk because of the weakness of the narrator

Third, the number of conversations that weakness by Abu Dawood Alinkarh because, in .the book Purity, amounted to five conversations

IV weakness of Imam Abu Dawood because Alinkarh five conversations, has been .approved by his judgment of scientists in all of them